

أي مستقبل للعالم بعد الجائحة؟ "القلق السياسي"

منير غاوت | طالب باحث ومنسق الأنشطة الطلابية بالمركز العربي للأبحاث.

بعد تفشي شرارة الفيروس كوفيد 19 بمدينة ووهان الصينية انتشر الوباء في بقاع العالم انتشار النار في الهشيم حيث تخطى عدد المصابين في العالم إلى حدود اللحظة سقف المليون شخص وعدد الوفيات المائة وتلاثين ألفاً. ولا زالت رقعة الوباء في انتشار متجاوزة الحدود، مُحدية كل الإجراءات الاحترازية والوقائية المتخذة من كل دول العالم ومنتجة أسوأ أزمة دولية منذ الحرب العالمية الثانية بتعبير أنطونيو غوريثش الأمين العام للأمم المتحدة، معتبراً إياها أزمة صحية تمثل تهديداً للجميع، مسببة كذلك أزمة اقتصادية ستؤدي إلى ركود لم يرى العالم له مثيل في الماضي القريب.

وبما أن المصائب لا تأتي فرادى فإن هذه الأزمة لم تقتصر فقط على إحداث خسائر في الأرواح بل تجاوزت ذلك لتقوض ركائز الاقتصاد العالمي، بل مهددة النظام العالمي ومقوماته التي عهدناها لتجعل العالم بعد كورونا مختلفاً عما كان قبله، كما أجمع على ذلك العديد من الخبراء والمفكرين في تقرير نشرته المجلة الأمريكية "فورين بوليسي".

"الأسوأ لم يأتي بعد!" هذا ما أكدته مجموعة من قادة الدول الكبرى مستشرفين أياماً ثقال ستشهد بها بلدانهم بل العالم معهم. اختلفت الوسائل والإجراءات والسياسات لكن الغاية تبقى واحدة وهي التصدي للجائحة، وتبقى مسيرة اكتشاف اللقاح مسيرة لن تكون قصيرة وهينة على دول العالم وبوادر الأزمة ألقت بظلالها على

الاقتصاد العالمي حيث توقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 3.0 في المائة.

ومع مرور الأيام واستفحال الجائحة يتبين للعالم أن الوباء المستجد سيكون محطة فاصلة ومنعطفاً في تاريخ البشرية شبيهها بأحداث عظام أعادت تشكيل النظام السياسي والاقتصادي العالمي كحدث سقوط جدار برلين وانهيار بنك ليمان براذرز... ، ومع كل هذه التداعيات والتبعات تُطرح مجموعة من الأسئلة والإشكالات. المرتبطة بعالم ما بعد كورونا متعلقة بلامح النظام الدولي وكذا شكل النمط الاقتصادي. فهل تحمل أزمة الفيروس التاجي في ثناياها بذور نظام عالمي جديد؟ هل ستحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بدفة القيادة أم ستتحول شرقاً؟ ما هي آثار الأزمة سياسياً؟

شهد العالم بعد انهيار المعسكر الشرقي انتصاراً لمنظومة الديمقراطية والحريات مما ساهم في التأسيس لنظام عالمي جديد قائم على قطبية واحدة متجاوزة القطب الشيوعي الأوتوقراطي، مما أدى إلى تساع رقعة الدول التي تتبنى الديمقراطية واقتصاد السوق في العالم، باستثناء الشرق الأوسط وبعض الدول بأمريكا الجنوبية. وبحلول أواخر التسعينات أصبحت حوالي 120 دولة أي 60 في المئة من دول العالم المستقلة ديمقراطيات انتخابية حسب تصنيفات مؤسسة فريدوم هاوس، هذا التحول ما أسماه صمويل هنتيغتون بالموجة الثالثة من الديمقراطية. وكان للولايات المتحدة الأمريكية دور الريادة والقيادة في هذا النظام العالمي كقوة سياسية واقتصادية متفردة بنموذجها، لكنها عرفت صراعا خفياً وتنافساً شديداً مع الصين التي عرفت صعوداً اقتصادياً قوياً ومؤثراً في المشهد الدولي. وقد احتدت وتيرة هذا الصراع ليأخذ فيما بعد شكل حرب تجارية بينهما

إلا أنه بعد تفشي وباء فيروس كورونا في العالم بشكل متسارع وإحداثه تصدعاً في البنيان السياسي العالمي وفتحاً لنفق المجهول أمام مجموعة من التكتلات السياسية والاقتصادية أعيد طرح سؤال النظام العالمي ومن هي القوة التي ستقود العالم في الحقبة المقبلة . حيث ذهبت مجموعة من التكهّنات تشير إلى أن دفعة القيادة ستوجه شرقاً نحو الصين التي تحاول الآن تصدير نموذجها في محاصرة الوباء إلى العالم في ظل بروز ملامح القصور في النموذج الأمريكي بسبب التأخر في التعاطي الجاد مع الجائحة التي انتهجت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب واعتمدت على سياسة التهوين في التعامل مع الوباء والتقليل من أهميته وخطره . وهناك من عزى سبب أفول النجم الأمريكي وصعود التنين الصيني لما قبل أزمة الجائحة والتي بدأت تتشكل مع تولي دونالد ترامب مقاليد رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية حيث غاب عن البيت الأبيض في هاته الفترة سمات القيادة والريادة مما جعل أقوى قوة سياسية واقتصادية تعرف فراغاً قيادياً على عكس ما كان في السابق ، مما انعكس ذلك على سياستها الخارجية في العديد من الملفات وربما كان اتخاذ الإدارة الأمريكية شعار أمريكا أولاً سبباً رئيسياً لانكفائها على ذاتها ، ورفع يدها على العديد من القضايا وهذا ما كان واضحاً في تدبير الولايات المتحدة الأمريكية لأزمة الجائحة ، حيث لم تقم بإطلاق أي مبادرة دولية تسعى إلى الحد من آثار الوباء المستجد في العالم حتى أنها لم تكن الجهة التي دعت إلى عقد قمة السبع الافتراضية التي دعا إلى عقدها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون . كما ولم تدعوا كذلك إلى عقد قمة العشرين الافتراضية الاستثنائية لمواجهة الجائحة . ولأن الطبيعة لا تقبل الفراغ فإن الصين ستحاول سد الفراغ القيادي التي تركته الولايات المتحدة الأمريكية كما أشار إلى ذلك دينيس روس مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق في مقال له في الواشنطن بوست حيث أكد أن الصين اليوم تتصرف كقائد عالمي من خلال تقديمها المساعدة للعديد من الدول وتراجع للدور الأمريكي . وإلى جانب دينيس روس هناك العديد من الساسة الأمريكيين الذين توقعوا تحول الصين إلى قوة ستقود النظام العالمي من بينهم السيناتور الجمهوري ميت رومني وهو مرشح سابق في الانتخابات الرئاسية الأمريكية حيث طرح في كلمة ألقاها في الاتحاد الديمقراطي الدولي يوم 6 ديسمبر 2019 ثلاث سيناريوهات لدور الصين في النظام العالمي :

• السيناريو الأول : مفاده أن تصبح الصين القوة العالمية الوحيدة بمنتصف القرن الحالي

• السيناريو الثاني : توقف صعود الصين وتعثر مشروعها الاقتصادي بسبب الاضطرابات الداخلية

• السيناريو الثالث : توقف الصين عن السعي إلى الهيمنة العالمية وستصبح عضواً مسؤولاً في النظام العالمي

إلا أن الرهان على نجاح سيناريو تفوق النموذج الصيني لازال مبكراً حيث ليس من الواضح والجلي أن الاقتصاد الصيني سيستعيد عافيته بشكل سريع وخصوصاً في ظل مواجهتها لتهديد عودة الفيروس في موجة ثانية قد تكون أشد شراسة ، وهناك مؤشرات تدل على أن الاقتصاد الصيني لن يتعافى بشكل سريع حيث أشارت وكالة Bloomberg الأمريكية في بحث لها أن معدل النمو الصين خلال سنة 2020 سيبلغ 3,5 في المائة وهو أبطأ رقم سجلته الصين منذ 1980 ، إلى جانب ذلك فهناك احتمال تفاقم الاضطرابات السياسية داخل الصين وهو عامل سيؤثر على شعبية ونفوذ الحزب الشيوعي الحاكم .

إلا أن أبرز التهديدات والخاوف التي تواجهها الأنظمة القائمة على الديمقراطية والحريات هي نجاح تصدير الصين لنموذجها السياسي القمعي بحجة نجاحها في محاربة الوباء ، وهو نجاح تلفه غموض وشكوك تتعلق بشفافية الأرقام والمعطيات التي كانت تقدمها الصين .

وسينتج عن ذلك بعد الجائحة ردة وانتكاسة للديمقراطية ومجال الحريات في العالم ، وكذلك بروز نموذج الدولة القومية وستشتد قبضتها على نحو يصعب معه تخليها لاحقاً عن الإجراءات الاستثنائية المتخذة للسيطرة على الوباء ، وستكون تلك التدابير على حساب الحريات والحقوق ، وهذا ما لجأت إليه بعض الأنظمة السياسية كهنغاريا

التي حصل فيها رئيس الوزراء فيكتور أوربان على صلاحيات واسعة غير مسبقة مستغلاً الظرفية التي يمر منها العالم ليجد المجتمع الدولي نفسه أمام تحديات مهولة محددة لمصيره المستقبلي , فكما هو مطالب بالتصدي لأزمة الجائحة وكل التهديدات القادمة فهو مطالب كذلك بأن يدافع عن الأسس الفكرية والقيم المؤسسة لعالم حر منفتح واقتصاد مزدهر , وان يكون حذراً من كل النماذج الشمولية التي تُوهم البشرية بتحقيق الفردوس الأرضي والتي تؤسس للفقر وتفشي العنف والأنحطاط السياسي والاقتصادي .